من جديد.. حساب الحصاد لم يأت على حساب الوزير!!

مدير عام الحبوب لـ«الوطن»: استلمنا ٦٦٦ ألف طن من القمح

خبير زراعي: الوزارة لم تكن على مستوى تصريحاتها

| هناء غانم

أكد مدير عام المؤسسة العامة السورية للحبوب سامي هليل أنه تم استلام نحو ٦٦٦ ألف طن قمح لتاريخه من المزارعين خلال الموسم الحالي، في فروع المؤسسة كافة، من خلال فتح ٤٤ مركزاً لاستلام وتخزين المحصول منتشرة في كل المحافظات السورية.

وأوضح هليل في تصريح لـ«الوطن» أن المؤسسة لا تزال مستمرة باستلام القمح حتى نهاية شهر الشهر القادم، موضحاً أن المراكز كافه تفتتح من الساعة ٨:٠٠ صباحاً وحتى الساعة ٨:٠٠ مساءً.

مدير عام المؤسسة أشار إلى أنه تم التركيز على تسويق أكبر كمية من القمح الدوكما لتخفيف مصاريف المشول والتخفيف عن المزارعين وفق توجهات الحكومة، حيث قامت المؤسسة بتسويق نحو ٦١ بالمئة من المحصول بشكل دوكما.

وقال: هذا الموسم عانينا من انخفاض مردودية المساحات المزروعة التي تعني بها وزارة الزراعة ومديرياتها بسبب عدة عوامل أهمها العوامل الجوية والإصابات وتكرار زراعة القمح في الأماكن المحررة ذاتها.

وأضاف: لكن في مرحلة التسويق لم تحصل أي مشكلات، وكون مهمتنا كمؤسسة استلام كل الأقماح الواردة، قمنا بتجهيز كل المراكز قبل بداية الموسم بشكل جيد وتدريب العناصر فنياً وبشرياً، إضافة إلى أنه تم اتخاذ جميع الإجراءات الأخرى من القابين وغيرها من الأجهزة والتحاليل المخبرية وأجهزة الطاقة الشمسية اللازمة لعمل المراكز على مدار الساعة حتى أيام العطل الرسمية وغير الرسمية.

وأكد أن المؤسسة مستمرة باستجرار كل كميات القمح المسوقة من الفلاحين، حتى في وقت الذروة كانت لدينا ٣ اتجاهات تم العمل عليها أولها استلام موسم الشراء، إضافة إلى تنفيذ عقود الاستيراد الخارجي المبرمة مع الشركات المتعاقدة معها لتوريدات وتفريغ السفن الواردة إلى ميناءي اللاذقية وطرطوس، مشيراً إلى أنه تم تفريغ ما يقرب من ٣٨٢ ألف طن من القمح، إضافة إلى العقود الواردة من المناطق خارج السيطرة والتي تقدر بكميات كبيرة.

وأكد هليل أن المخازن الإستراتيجية بحالة جيدة ومستقرة تماماً لعدة أشهر قادمة ولا خوف على إنتاج رغيف الخبز مادامت مطاحن المؤسسة تعمل بشكل جيد ومستمر، فالمؤسسة تشرف على نقل الأقماح من المرافئ إلى الصوامع ومستودعات التخزين وإلى المطاحن لطحنها وتجهيزها وتعبئتها، ومن ثم إرسالها إلى المخابز.

وقال: نعمل كخطة مستقبلية على تجهيز ما أمكن من صوامع الحبوب المعدنية للتخفيف من استخدام الشوالات وتخفيف القطع الأجنبي، كما أن هناك خططاً لإدخال مطاحن جديدة في الخدمة للعام القادم، حيث تم تسليم مطحنة تل بلاط إلى الشركة المنفذة بطاقة إنتاجية ٤٠٠ طن ومطحنة ابن الوليد بطاقة ٤٠٠ طن أيضاً ونحن حالياً في طور التعاقد النهائي، إضافة إلى مطحنة في الساحل بطاقة ٤٥٠ طناً لتوفير أجور النقل بين المحافظات، كما تقوم بمعاينة وإصلاح وصيانة مطاحن أخرى.

وعن تصريحات وزير الزراعة حسان قطنا حول التوقعات بتجاوز الإنتاج لهذا الموسم المليون طن، رأى الخبير الزراعي أكرم عفيف في تصريح لـ«الوطن» أن الأرقام التي صرح بها وزير الزراعة حول الكميات المخطط استلامها من القمح غير صحيحة، ولم تكن الوزارة على مستوى تصريحاتها حول توفير احتياجات المزارعين من سماد وبذار ذات نوعية جيدة للوصول إلى كميات الإنتاج المخططة.

وقال: إن هناك ١٢ جهة قامت بدراسة الجدوى الاقتصادية لتكاليف زراعة القمح، وعليه نطالب بعرض حقيقة التكاليف وما الآلية التي اعتمدتها في الوصول إلى الأرقام التي حددت من خلالها سعراً تأشيرياً لتسعير المحصول قبل الحصاد مع تحقيق هامش ربح جيد للفلاح، علما أنه تم الحديث بأن السعر غير مجد لكن الجهات المعنية لم تتجاوب.

بعد ملاحظات على أداء أعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة

هيئة الأوراق والأسواق المالية تعمم عدداً من التعديلات منها اختيار الأعضاء

موصلي لـ«الوطن»: بعض الأعضاء يتغيب عن الاجتماعات وآخرون يشاركون وهمياً

| عبد الهادي شباط

عممت هيئة الأوراق والأسواق المالية على الشركات المساهمة الخاضعة لإشراف الهيئة أنه استناداً إلى أحكام نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات قواعد حوكمة الشركات المساهمة رقم ٣١/م تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٩، ولاسيما الفقرة /١٤-أ/ من المادة ٨ منه التي تنص على: يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة قادراً على تخصيص الوقت والاهتمام الكافيين لعضويته وألا تمثل هذه العضوية تعارضاً مع مصالح أخرى له.

والفقرة /ب/ من المادة ٨ التي تنص: على مجلس الإدارة أن يعين أحد أعضائه مقرراً يقوم بتدوين وقائع الاجتماعات ويوضح فيه كل المواضيع والتفاصيل المهمة التي تمت مناقشتها، والقرارات التي تم اتخاذها والأعضاء الحاضرين وتصويتهم على هذه القرارات.

ضرورة تأكيد تضمين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة عرضاً لجدول الأعمال، وتفاصيل المناقشات وآراء الأعضاء والتصويت، إضافة إلى الوقت الدقيق لبدء الاجتماع ووقت انتهائه.

وتدوين قرارات مجلس الإدارة في سجل خاص وفي صفحات متتالية مرقمة بالتسلسل موقعة من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة حاضري الاجتماع، وإيلاء الأهمية اللازمة لاجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتطبيق البندين السابقين بالنسبة لهذه الاجتماعات أيضاً.

وفي توضيح لـ«الوطن» حول أهمية التعديلات والهدف منها، بيّن الدكتور سليمان موصلي نائب المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية أن هذه التعديلات جاءت بعد عدد من الملاحظات التي تم رصدها في تقارير حوكمة عمل مجالس الإدارات الشركات المساهمة الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومنها ملاحظة التغيب المتكرر لعدد من أعضاء مجالس الإدارات عن حضور الاجتماعات بسبب انشغالهم في أعمال ومهام أخرى، لذا كان لا بد من تأكيد ضرورة أن يكون عضو مجلس الإدارة لديه الوقت والقدرة على المشاركة في اجتماع مجالس الإدارة التي يكون عضواً فيها.

كما تمت ملاحظة تراجع عدد اجتماعات اللجان الفرعية التي اقتصر بعضها على اجتماع أو اجتماعين في العام ما يؤثر في فاعلية ودور مجالس الإدارة، كما تمت ملاحظة تسجيل وحضور وهمي لبعض أعضاء مجالس الإدارات في الاجتماعات عبر التوقيع على محضر الاجتماع من دون أن يكون حاضراً فيه بهدف الحفاظ على التعويضات والمكافآت المالية المقررة لهذه الاجتماعات، وهو بخلاف الهدف من مجالس الإدارة وضرورة زيادة فاعليتها، حيث تسودها المهنية بدلاً من العلاقات الودية التي تسمح بتسجيل حضور بعض الأعضاء المتغيبين عن الاجتماعات.

وبالعموم اعتبر أن هناك الكثير من التعديلات اللازمة في تركيب مجالس الإدارات ومهامها ومنها حق صغار المساهمين بتعيين ممثلين عنهم في مجالس الإدارات بما يحمي مصالح صغار المساهمين، حيث يسمح الوضع الحالي للشريك الإستراتيجي في الشركة بالتفرد وتوجيه القرارات بما يخدم مصالحه.

ألبسة بجودة سيئة وأسعار مرتفعة تغزو الأسواق

جمعية حماية المستهلك: الأقمشة قديمة ورديئة أقل من شعبية وفرق الأسعار شاسع في الأسواق

| راما العلاف

يلاحظ من يجول في أسواق الألبسة في دمشق تدني جودة المعروض منها في الأسواق رغم ارتفاع أسعارها بشكل مبالغ فيه عدا الفرق الشاسع بالأسعار بين محل وآخر في ذات المنطقة ولذات المنتج وبالأخص فساتين السهرة وبدلات العرائس.

الوطن رصدت الأسعار في جولتها على بعض أسواق دمشق التي تبدأ بفساتين السهرة من ٦٠٠ ألف للمصنوعة من الساتان السادة فقط و٦ملايين ليرة سورية لفساتين شك النول، في حين تجاوزت بدلات العروس الـ٢٠ مليون ليرة سورية!!

نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط أكد في حديثه لـ«الوطن» وجود تدني جودة الألبسة في ظل ارتفاع أسعارها بشكل كبير وبالأخص فساتين السهرة والعرائس، واصفاً ذلك بالفساد، ومشيراً إلى سيطرة البضاعة الصينية على الأسواق وغياب المادة الحرفية بعد أن كانت البضاعة سابقاً متوافرة بنوعيها الشعبية والممتازة أما الآن فقد بظن المواطن أن هذه البضاعة هي شعبية وفي الواقع هي أقل من ذلك بكثير ولا تصلح أبداً في ظل هدر المال دون ضوابط، وحتى قماش شك النول المتوافر اليوم هو شك مكتات وليس يدوياً.

وأوضح الأزعط أن نوعية الأقمشة المتوافرة في الأسواق غير جيدة وقديمة وأغلبها مفسخ وليس له قوام بسبب عدم الانتباه لعدة عوامل كالحرارة مثل الساتان مثلاً عدا اللصق الحراري الذي لا يدوم طويلاً وينزع بسهولة، إضافة إلى انتشار محلات تفصيل الفساتين حسب الطلب والتي لا يمكن ضبطها إلا عبر الشكوى بسبب ارتفاع السعر مثلاً لأنه لا ضوابط لعملها.

> عضو غرفة صناعة دمشق: لارتفاع أسعار الأقمشة والمواد وصعوبة الاستيراد

ولفت الأزعط إلى أن جمعية حماية المستهلك خاطبت غرفة صناعة دمشق وريفها بشأن المواد المتوافرة بالأسواق وغياب التسعير والمواصفات وخاصة في مناطق الحميدية وسوق الحرير ومنطقة الشيخ محيي الدين ليأتي الرد بالتأكيد على استعداد الغرفة للاستجابة لأي شكوى من المواطن على أي ورشة، ولكن المشكلة تكمن في أن هذه الورشات غير مرخصة أساساً وبضاعتها تغزو الأسواق، مضيفاً: عدا فرق الأسعار الشاسع بين محلات الفساتين وبرج الروس وباب توما وبين الحميدية وسوق الحرير والذي يتجاوز الضعف وهي بذات الجودة والمواصفات الرديئة.

وشدد على ضرورة تعزيز ثقافة الشكوى لدى المواطنين مشيراً إلى تجاوز ضبوط حماية المستهلك من شهر رمضان إلى ما بعد عيد الأضحى ٧٠٠ ضبط في دائرة الأسعار فيما يخص النسيج وهي عينات فقط تراوحت بين عدم وجود تسعيرة وعدم وجود مواصفات وفرق شاسع بين الأسعار والكلفة والمواصفات عدا الشكاوى.

ونوه الأزعط بجودة المنتج السوري وسمعته عند السياح والمغتربين والتي يجب الحفاظ عليها عن طريق تكثيف الدوريات على الجودة والأسعار وزيادة عدد المراقبين في الأسواق.

من جانبه أعاد عضو غرفة صناعة دمشق وريفها لقطاع النسيج نور الدين سمحة أسباب تدني جودة الألبسة في الأسواق إلى غلاء أسعار الأقمشة والمواد الأولية عالمياً إضافة إلى قيود الاستيراد بسبب منصة تمويل المستوردات الذي انعكس على أسعار المنتجات والمواد.

وحول تدني الجودة بين سمحة أن المنتج ذا الجودة المتدنية سيقاطعه المستهلك وليس مجبراً على شرائه وبذلك لن يستمر المنتج.

وأكد أن السوق يحتاج إلى النوعية العالية والمتوسطة حسب القدرة الشرائية للمواطن حيث إن المنتجات ذات الجودة العالية سيكون سعرها أعلى والزبون هو الحكم والمسألة عرض وطلب.

«اقتصاد الجمال» ونظرية «قلم الحمرة» في الاقتصاد السوري

ما هي أسعار «رفع المعنويات» عند السوريات؟!

| نورمان العباس

رصدت الوطن في جولة لها على مراكز التجميل وصول تكلفة عملية شفط الدهون والنحت وسطياً إلى ٢٠ مليوناً، أما عمليات تجميل الأنف فتكلفتها وسطياً سبعة ملايين، وفيلر الذقن يتراوح بين مليون إلى مليونين ونصف حسب نوع الحقن، في حين تتراوح تكلفة فيلر الفم من مليون لمليون ونصف، والبوتوكس بـ٨٥٠ ألفاً وذلك حسب الأسعار المعلنة.

الإقبال على هذا النوع من العمليات يؤكد أن كل هذا الارتفاع في الأسعار، وطول سنوات الحرب لم يمنع المرأة من الانتباه لجمالها، وكذلك الحال بالنسبة للاكتظاظ في المقاهي والمطاعم، واقتناء أجهزة الهواتف النقالة غالية الثمن من أشخاص يفترض أن يكونوا من أكثر المتأثرين بالأوضاع الاقتصادية، كل هذه الظواهر يمكن تفسيرها بما يعرف بـ«تأثير قلم الحمرة»، المصطلح الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في المايتا وعاد خلال الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٠١، والذي يمكن أن يعود إلى دوافع نفسية كامنة واقتصادية أخرى كامنة، فعند مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة، يميل المستهلكون إلى التوفير في الفواتير الكبيرة (السيارات، العقارات..) ولكنهم يزيدون إنفاقهم على الأشياء الباهظة الصغيرة خاصة التي تدعو إلى التفاؤل.

الدكتور في كلية الاقتصاد مجدي الجاموس أوضح أنه في الأحوال الطبيعية تكون ثقافة الرفاهية مرتفعة لكن بالأزمات الاقتصادية يبحث الأفراد عن وسائل صغيرة وبأسعار مقبولة لرفع معنوياتهم، وذلك لتحقيق استقرارهم النفسي، وأرجع السبب إلى أنه لا يوجد طموح في الحصول على منزل أو سيارة أو السفر، لذلك يلجأ الناس إلى هذه المنتجات كوسيلة للتكيف مع الضغوط المالية، وبين أن هذا السلوك ليس مجرد رفاهية بل هو انعكاس لرغبة الأفراد في الحفاظ على جزء من حياتهم الطبيعية وعدم الشعور بالخيبة الاقتصادية في ظل الأزمات.

وفسر الجاموس لجوء النساء السوريات إلى مراكز التجميل بأنه ربما يكون نوعاً من الاستثمار الأنثوي في تحسين مظهرها ليكون لديها فرصة أكبر بالحصول على عمل، أو زواج، أو ترقية وظيفية، بالإضافة إلى انتشار ثقافة التجميل في العالم وانخفاض أسعارها في سورية مقارنةً بالدول الأخرى

في حين يرى الطبيب النفسي تيسير حسون أن نظرية قلم الحمرة المعادل لها في سورية غلبة الجنس الأنثوي بعد الحرب وهذا جعل التنافس كبيراً بين الإناث، وبين أنه يجب أن نفرق بين مفهومين عمليات الترميم وعمليات التجميل، مضيفاً: عمليات الترميم تكون بسبب ضرورة طبية والذي يقررها هو الطبيب في حين في عمليات التجميل الأدوار مقلوبة المريض هو من يقرر وليس الطبيب، حتى لو كان المريض ليس بحاجة وهذا يعكس أمرين تعميم النمط الغربي بالجمال والذي بدأ بعد العمليات الناجحة التي أجراها أبطال هوليود والأمر الثاني هو «الإعلام» والذي جعل كل الناس ترى نمطاً معيناً هو النمط المرغوب كعارضات الأزياء على الرغم من أن نمطنا الثقافي يميل إلى الفتاة الممتلئة، مشيراً إلى أن «علم نفس الزبون» يركز على تحويل الأشياء «الكمالية والترفيهية» إلى «حاجة» و«ضرورة»، إضافة إلى أن الإعلان يعمل على جذب المستهلك إلى سلعة ما، فإنه يعمل أيضاً على تعويده عليها، ما يحدث في نهاية المطاف تغيراً واضحاً في نمط تفكير الجمهور وثقافته الاستهلاكية. ويكمن الخطر الحقيقي في أن تتحول هذه السلع والأفكار والاتجاهات إلى ضرورية وأساسية بعد أن كانت ثانوية وكمالية.

ورأى أن الجراحة التجميلية هي أكثر المجالات الطبية ارتباطاً بالإعلان وقد ازدهرت بسببه، وباتت في جزء كبير منها مادة إعلانية استهلاكية، وبين أن الأمر الذي يبعث على القلق هو أنه بات يُعلن بأن اختيار أنف جديد هو كشراء ثوب وأن الإجراءات التجميلية خالية من الألم والمخاطر وذلك ضمن حمى إعلانية وإعلامية لا سابق لها.

وقال حسون: يرتفع الطلب على الجراحة التجميلية ٣٢ بالمئة كل عام بعد عرض برنامج عن إعادة التصنيع الكاملة الذي انطلق في عام ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٣ أجريت أكثر من ٨,٧ ملايين عملية جراحية في الولايات المتحدة وينطبق الأمر ذاته على برنامج تلفزيوني آخر.

وأضاف ظاهرة اللجوء إلى عيادات التجميل في مجتمعاتنا هي حديثة العهد نوعاً ما، فهي من الناحية الاجتماعية والاقتصادية تنطوي على ترف يركز على الشكل كمسألة جوهرية، حيث ينظر إلى الجسد بوصفه سلعة قابلة للتسويق وهذه النظرة إلى الجسد تختزل الإنسان في مظهره الخارجي ويصبح الجمال هو ما يقدمه الإعلان والإعلام على شكل ممثلات هوليوود أو عارضات أزياء تعكس أشكالهن النمط الاجتماعي والثقافي للبلدان التي يعشن فيها.

فضلاً عن ذلك فإن الأبحاث المجراة على الثقافات تُظهر أن الأشخاص الأجمل من ناحية الشكل يميلون إلى الحصول على وظائف ذات دخل أعلى، وأنهم أكثر نجاحاً في مهنهم من الأشخاص الأقل جاذبية؛ كما أن هناك أدلة على أن التنافس الاجتماعي يحفّز الناس بشكل طبيعي على التلاعب بمظهرهم من أجل النجاح.